Distribution: Restricted | EB 2003/80/R.3 | 17 December 2003
Original: English | البند 3 من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2003

تقرير فريق الخبراء المعني
بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1 - في 12 سبتمبر/أيلول 2003، تمت الموافقة (في ضوء ما ورد في الوثيقة EB 2003/79/C.R.P.3) على إنشاء فريق غير رسمي منبثق عن المجلس التنفيذي، يتفق عليه بين منسقي قوائم البلدان، لوضع نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء. وتقرر أن يتعاون الفريق مع الصندوق في استعراض النص الوصفي للملحق الأول بالوثيقة EB 2003/79/R.2 (المبادئ التوجيهية لتقرير أداء إطار قطاع التنمية الريفية)، للتأكد من أن هذه المبادئ التوجيهية تتفق مع سياسات الصندوق المعتمدة ومع خبرته في مجال تأثير العوامل المؤسسية والسياساتية المختلفة على الحد المستدام من الفقر. واتفق أيضا على عرض تقرير مرحلي حول هذا الموضوع على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2003، متضمنا أي توصيات ممكنة بشأن التغيير.

2 - اجتمع فريق الخبراء غير الرسمي، الذي تألف من المدراء التنفيذيين لكل من الأرجنتين والكاميرون وكندا والهند وإيطاليا وهولندا ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية وفينيزويلا برئاسة نائب رئيس الصندوق في 10 نوفمبر/تشرين الثاني، ثم في 8 و12 ديسمبر/كانون الأول (اتخذ جزئيا شكل الدعوة إلى عقد مؤتمر)، ثم في 16 ديسمبر/كانون الأول، لاستعراض الملحق الأول للوثيقة EB 2003/79/R.2 ("هيكل وتشغيل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق").

3 - ويوجز الملحق الأول المعدل بهذه الوثيقة نتائج هذه العملية.

التوصية

4 - المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على عمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وفقاً لما ورد في الملحق الأول المعدل بهذه الوثيقة. وسوف يشكل هذا الملحق المعدل، بعد الموافقة عليه، جزءا لا ينفصم عن الوثيقة EB 2003/79/R.2/ Rev.1، التي أقرها المجلس في دورة سبتمبر/أيلول 2003.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

الملحق الأول

إطار قطاع التنمية الريفية: العوامل البارزة والمؤشرات الرئيسية

أولا – المقدمة

1 – في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء تتأثر المخصصات القطرية كثيرا بتقديرات الأداء القطري في وضع الأطر السياساتية والمؤسسية التي تفضي إلى الحد بشكل ملموس من الفقر الريفي. والهدف من هذا النظام هو الاستجابة إلى الاختلافات بين مستويات الأداء ومن ثم، يكون الأداء النسبي للبلدان هو العامل الذي يحدد شكل المخصصات. وحتى يتسنى لهذا النظام أن يعمل بشكل يتسم بالاتساق والشفافية سوف تستند هذه التقديرات إلى معايير موحدة وواضحة.

2 – وبناء على وثائق السياسات الحالية، والأنماط الدولية الناشئة لأفضل أساليب التنمية الريفية المستدامة، وعلى ممارسات الصندوق ذاته، قام الصندوق بوضع المعايير التالية كمنطلق لوضع مبادئ توجيهية تفصيلية يستخدمها موظفو الصندوق في تقدير الأداء القطاعي. وسوف تستعرض هذه المبادئ بانتظام لتقدير مدى مطابقتها والغرض منها (بما في ذلك مطابقتها لمجموعة معينة من القضايا وأفضل الممارسات المتبعة لكل من الأقاليم التي يمارس فيها الصندوق عملياته) فضلا عن جدواها من الناحية العملية. ويوجز الجدول التالي مجالات التقديرات السياساتية والمؤسسية التي ستدرج في المربع الخاص بإطار قطاع التنمية الريفية ضمن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق.

3 – إن تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم يشكل محور جميع الجهود التي تهدف إلى مساعدة الفقراء في التغلب على فقرهم. ويراعى في هذا الصدد مؤشران هما الإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية، والحوار بين الحكومات وهذه المنظمات. فإذا استطاع فقراء الريف أن ينظموا أنفسهم في مجموعات يمكن أن تمثل مصالحهم، فمن الأرجح أن يصبحوا أكثر قوة وأكثر قدرة على الدخول في علاقات تجارية عادلة مع وسطاء أسواق القطاع الخاص، والوصول إلى الخدمات التي تقدمها الحكومات والاستفادة منها. ومن الأرجح كذلك، أن يتمكنوا من مساءلة المؤسسات العامة بشأن أسلوب تطبيقها للقوانين والنظم وبشأن نفقاتها المحلية وما تقدمه من خدمات لسكان الريف. وتعتبر درجة الدعم الذي تقدمه الحكومة لتهيئة الظروف التي يمكن للفقراء في إطارها أن يطوروا منظماتهم الريفية، مؤشراً على مدى التزام الحكومة بحسن الإدارة والتسيير.

4 – من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تكريس الفقر ضعف فرص الحصول على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا؛ ولذلك حددت مسألة تحقيق العدالة في حصول فقراء الريف على الأرض والمياه من أجل الزراعة وعلى خدمات الإرشاد والبحوث الزراعية باعتبارها ثلاثة مؤشرات أساسية في إطار هذا القطاع. ولن تكون الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاجية جهوداً فعالة ما لم تقترن بتحسين الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية؛ وتتعلق مؤشرات هذا المجال بالظروف التي تساعد على تطوير الخدمات المالية الريفية والمناخ الاستثماري للأعمال الريفية والسياسات الحكومية المتعلقة بالحصول على المدخلات الزراعية والوصول إلى أسواق المنتجات. أما مسألة مراعاة تمايز الجنسين فترتبط بكل هذه الجوانب وينظر إليها في إطار كل من المؤشرات الثلاثة وفقاً لدرجة التكافؤ بين الجنسين في الحصول على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا. غير أن ذلك يشمل أيضا مؤشرين يتعلقان بتمايز الجنسين تحديدا وهما: الحصول على

الملحق الأول

التعليم في المناطق الريفية الذي يعتبر شرطا حاسما لتمكين النساء، وتمثيل المرأة. وبحثت قضايا إدارة الموارد العامة والمساءلة عنها تحت بند تخصيص إدارة الموارد العامة للتنمية الريفية، وجوانب المساءلة، والشفافية، والفساد في المناطق الريفية. ويمكن تعزيز مساءلة أجهزة الحكم المحلي وموظفي الخدمات العامة من خلال تحقيق اللامركزية للسلطة والمسؤولية عن مهام الوظائف العامة وتوخى الشفافية في اتخاذ القرارات والكشف عن المعلومات. ومن شأن توافر القدر الكافي من المساءلة والشفافية أن يحد من الفساد أو سوء استخدام السلطة تحقيقا للمكاسب الشخصية. ويبين الملحق الرابع تغطية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لمسألة الإدارة والتسيير.

درجات تقدير السياسات القطاعية والمؤسسية

المجموعة	المؤشرات المحتملة/المؤشر الفرعي
ألف: تدعيم قدرات فقراء الريف ومنظماتهم	
(i)	الإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية
(ii)	الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية
باء: توفير العدالة في الحصول على التكنولوجيا والموارد الطبيعية الإنتاجية	
(i)	الحصول على الأراضي
(ii)	الحصول على المياه للزراعة
(iii)	الحصول على خدمات الإرشاد والبحوث الزراعية
جيم: زيادة الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق	
(i)	توفير الظروف التي تساعد على تطوير الخدمات المالية الريفية
(ii)	المناخ الاستثماري للأعمال الريفية
(iii)	الحصول على المدخلات الزراعية والوصول إلى أسواق المنتجات
دال : قضايا تمايز الجنسين	
(i)	الحصول على التعليم في المناطق الريفية
(ii)	التمثيل
هاء: المساءلة وإدارة الموارد العامة	
(i)	تخصيص وإدارة الموارد العامة للتنمية الريفية
(ii)	المساءلة والشفافية والفساد في المناطق الريفية

5 - إن عملية تقدير السياسات القطاعية والمؤسسية يبين النوعية **الحالية** للسياسات الريفية والإطار المؤسسي في مختلف البلدان. وكلمة "نوعية" تعني إلى أي مدى يؤدي هذا الإطار إلى تعزيز جهود الحد من الفقر الريفي والاستخدام الفعال للمساعدات الإنمائية الريفية. ويوجد 12 بندا يتعين تقديرها ولكل منها وزن مساو في عمليات التصنيف الإجمالية. وتجميع هذه البنود في خمس فئات حسبما يرد بيانه في الجدول السابق، وذلك بالرغم من أن التمييز بين الفئات ليس محددا بصرامة. وينبغي النظر إلى كل جانب من جوانب السياسات في ضوء تأثيره على النمو الاقتصادي وعلى الحد من الفقر. وينبغي تصنيف البلدان وفقا **للوضع الراهن** قياسا على هذه المبادئ التوجيهية. ويجب أن توضع التقديرات الخاصة بكل بلد على أساس **سياساته الملحوظة الراهنة**، وليس على أساس التحسينات التي حدثت منذ العام السابق أو على أساس نوايا التغيير في المستقبل، ما لم تتحقق هذه التغييرات فعلا. وفيما يتعلق بالمعايير متعددة الأبعاد، يجب أن يوضع تصنيف كل بعد في القائمة وبيان المبررات أمامه. وينبغي استخدام مؤشرات واقعية للنتائج الاقتصادية

الملحق الأول

تيسيرا لإصدار الحكم على مدى فعالية المؤسسات والسياسات ذات الصلة وتسهيلا لإجراء المقارنات بين البلدان المختلفة. وسوف تحدد مؤشرات تبين ما هي النتائج التي يبدو أنها تقل في كل بلد على حدة عن القيم الاشارية الشاملة للبلدان المختلفة. وسوف توضع أيضا نقاط استرشادية إضافية للمساعدة في الإجابة عن أسئلة بعينها.

يبدأ جدول التصنيف من رقم 6 (الأعلى) إلى رقم 1 (الأدنى)، على النحو التالي:

6 – جيد لفترة طويلة

5 – جيد

4 – مرض بدرجة متوسطة

3 – غير مرض بدرجة متوسطة

2 – غير مرض

1 – غير مرض لفترة طويلة.

والتصنيف "5" يعني أن الوضع جيد في الوقت الحاضر. وإذا استمر هذا المستوى لمدة ثلاث سنوات أو أكثر تستحق البلدان أن تصنف في الدرجة "6"، مما يعني وجود التزام مؤكد بهذه السياسة ودعمها. كذلك فإن التصنيف بدرجة "2" يعني وضعا غير مرض على الإطلاق في الوقت الراهن. أما التصنيف بدرجة "1" فيعني أن هذا المستوى المنخفض استمر ثلاث سنوات أو أكثر، ومن ثم من المرجح أن تستمر المشاكل المرتبطة به لفترات طويلة غير منظورة.

ثانيا – المؤشرات التفصيلية

ألف – تدعيم قدرات فقراء الريف ومنظماتهم

(i) الإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية

يستخدم هذا المؤشر الأساسي في تقدير مدى ما وصلت إليه الحكومة في وضع الإطار السياساتي والقانوني لتمكين فقراء الريف من تنظيم أنفسهم في مجموعات أو رابطات مستقلة أو في شكل آخر من أشكال العمل الجماعي، وتمكينهم من تشكيل وتشغيل المنظمات الريفية على أساس الاختيار الحر. ويستخدم المؤشر الثانوي في تحديد حجم الوجود الفعلي للمنظمات الريفية الفعالة.

المبادئ التوجيهية للتقدير

	الوصف
الدرجة 6	**جيد لمدة ثلاث سنوات**
الدرجة 5	**الحكومة سباقة في تقديم الدعم السياسي والقانوني لتوفير الظروف التي تؤدي إلى تطوير منظمات فقراء الريف. وتتسم إجراءات تسجيل المنظمات الريفية بالسرعة والبساطة. ولا تتدخل الحكومة في أعمال المنظمات. ونتيجة لذلك، يعتبر سكان الريف منظمين جيدا (من خلال الرابطات والاتحادات والتعاونيات، الخ) وهذه المنظمات تعبر جيدا عن الاحتياجات الاقتصادية لفقراء الريف.**
الدرجة 4	**قد تبذل الحكومة جهودا تؤدي إلى إنشاء منظمات لفقراء الريف وتدعم جهود المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات المماثلة. غير أنه يمكن بذل المزيد من الجهود لأن شرائح عديدة من سكان الريف لا تزال غير قادرة على تنظيم أنفسها أو أن تكون المنظمات القائمة ضعيفة بسبب قلة الفرص المتاحة لدعم قدراتها. وتعتبر إجراءات تسجيل المنظمات الريفية بسيطة نسبيا ولكنها تستغرق وقتا ليس بالقصير ولا تتم بطريقة آلية. وقد تتدخل الحكومة في بعض مجالات الأنشطة بما يحد من استقلال عمل المنظمات، ولكن هذه المنظمات تعتبر، بشكل عام، فئات جيدة راسخة ومعترف بها قانونا وقادرة على العمل بدرجة عالية من الاستقلال.**
الدرجة 3	**في حين أن الحكومة قد لا تكون معارضة رسميا لوجود منظمات لفقراء الريف، إلا أنها لا تبذل جهدا يخلق الظروف المواتية لتطوير هذه المنظمات. كما أن إجراءات تسجيل المنظمات الريفية تتسم بالصعوبة (أي البطء والبيروقراطية، وارتفاع التكاليف). وتوجد بعض المنظمات الريفية، ولكنها ضعيفة ولا تمثل إلا نسبة ضئيلة من سكان الريف. ويمكن أن تنطبق درجة التصنيف هذه على الحالات التي تكون فيها عملية تسجيل المنظمات سهلة وقليلة التكاليف، ولكن تدخل الحكومة في عملها يحرمها من الاستقلال.**
الدرجة 2	**الحكومة تعارض جهود سكان الريف في تنظيم أنفسهم واختيار من يمثلونهم. ونتيجة لذلك، تعتبر الفرص محدودة جدا أمام تشكيل أو تشغيل منظمات ريفية مستقلة ومسؤولة سواء منظمات غير حكومية أو منظمات المجتمع المدني أو رابطات وتعاونيات واتحادات المزارعين وما شابه ذلك. وحتى إذا وجدت التجمعات الريفية، فإن الحكومة هي التي تتولى إنشاءها وتقصر دورها على العمل السلبي في تلقى الخدمات الحكومية.**
الدرجة 1	**غير مرض لمدة ثلاث سنوات.**

(ii) الحوار بين الحكومات والمنظمات الريفية

يستخدم هذا المؤشر الأساسي في تقدير درجة وجود هيكل أو منبر مؤسسي للحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية؛ وما إذا كان فقراء الريف قادرين على الحوار مع الحكومة أو كسب تأييد ممثلي الحكومة لهم والتعبير عن احتياجاتهم وأولوياتهم فيما يتعلق بالقضايا الحاسمة في سبلهم المعيشية. ويستخدم المؤشر الثانوي في تقدير الطبيعة الاستشارية للهيكل أو المنبر حسبما يتضح من تواتر المشاورات والطبيعة التشاركية للعملية ومن حيث عدد الممثلين المحليين أو المتحدثين باسمهم في المنبر. ويتعلق هذا المؤشر بما إذا كانت الحكومة مستجيبة لسكان الريف، الفقراء وما إذا كانت تأخذ بعين الحسبان وجهات نظرهم في وضع الأطر السياساتية والاستراتيجية والاستثمارية للقطاع، وما إذا كانت تهيء بيئة مواتية لهذا الحوار.

المبادئ التوجيهية للتقدير

	الوصف
الدرجة 6	**جيد لمدة ثلاث سنوات**
الدرجة 5	**توجد عمليات سياسية راسخة للمنظمات الريفية مما يسمح لها بالحوار مع الحكومة على جميع المستويات، ومن خلال هذا الحوار، تأخذ الحكومة في حسابها وجهات نظر هذه المنظمات وكثيرا ما تتخذ الإجراءات بناء على ذلك. وتستطيع المنظمات الريفية أن تعبئ المؤيدين لها من الحكومة، كما يمكن لممثلي القطاع الريفي أن يشتركوا في الهيئات الحكومية المعنية (التنفيذية والاستشارية)؛ وتوجد الفرص للتبادل المنتظم في الرأي بين الحكومة وممثلي القطاع الريفي.**
الدرجة 4	**توجد عملية لإشراك المنظمات الريفية في حوار مع الحكومة أو تعبئة مؤيدين لها من المسؤولين الحكوميين والتأثير في عمليات رسم السياسات ووضع برامج التنمية ولكن هذه العملية غير مستقرة (على سبيل، فهي تتفاوت فيما بينها بحسب الدورة الانتخابية أو التغيير في الحكومة)، كما أن فرص إشراك المنظمات الريفية وتأثيرها يمكن أن تختلف من سنة لأخرى أو من دولة لأخرى.**
الدرجة 3	**لا توجد عملية مباشرة أو تتسم بالشفافية لإشراك المنظمات الريفية في حوار مع الحكومة، وحتى إذا وجدت الفرصة للحوار، فإنه يكون عرضيا وشكليا، كما أن التأثير الجوهري للمنظمات في القضايا قيد البحث محدود أو غير موجود. وبالرغم من أن منظمات الفقراء قد تستطيع أن تشارك في لجان التنمية المحلية، فإنها لا تستطيع أن تقوم بدور في الهيئات المعنية برسم السياسات على المستوى الوطني. وتعتبر فرصة التمثيل الريفي في الحكومة محدودة جدا، كما يوجد تحيز عام ضد المنظمات الريفية وليس لها سلطة سياسية تذكر.**
الدرجة 2	**لا توجد عملية أو فرصة لكي تدخل المنظمات الريفية في حوار مع الحكومة. ولا تستطيع المنظمات الريفية أن تعبئ تأييد السلطات الحكومية لها، ولا يستطيع ممثلو القطاع الريفي أن يمثلوا أنفسهم في الهيئات المعنية برسم السياسات أو التنمية ولا توجد عملية تسمح بتبادل الرأي بانتظام بين السلطات الحكومية وممثلي القطاع الريفي.**
الدرجة 1	**غير مرض لمدة ثلاث سنوات.**

باء – توفير العدالة في الحصول على التكنولوجيا والموارد الطبيعية الإنتاجية

(i) الحصول على الأراضي

يستخدم هذا المؤشر الأساسي في تقدير مدى وجود إطار مؤسسي وقانوني وتسويقي لحيازة الأراضي بشكل آمن. ويتولى المؤشر الثانوي تقدير إجراءات حيازة الأراضي والحصول عليها سواء فيما يتعلق بالملكية الفردية أو الملكية المشاع للموارد؛ وتقدير ما إذا كان فقراء الريف قادرين على الاستفادة من هذه الفرص لتأمين الحصول على الأراضي، وهذا المؤشر يستخدم أيضا في تقدير مدى وجود الإطار القانوني/المؤسسي أو الوسائل العملية للترويج لتحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء في الحصول على الموارد الطبيعية.

المبادئ التوجيهية للتقدير

	الوصف
الدرجة 6	**جيد لمدة ثلاث سنوات**
الدرجة 5	**توجد عدة آليات تمكن الأسر الريفية الفقيرة، بما في ذلك النساء والسكان الأصليين وغير ذلك من الفئات الضعيفة، من الحصول على الأراضي وتأمينها وحيازتها بشكل عام. ويكفل القانون توفير حقوق آمنة وعادلة وملزمة قانونا للفقراء من الرجال والنساء. ويتم، إذا كان ذلك مطلوبا، إصدار صكوك الحيازة و/أو تسجيل معظم حيازات الأراضي. وتعمل سوق الأراضي (حرية بيع وشراء وإيجار الأراضي الملكية الخاصة) بصورة فعالة ويستفيد فقراء الريف منها. وتطبق الحكومة سياسة واضحة وعادلة في تخصيص وإدارة موارد الملكية المشاع.**
الدرجة 4	**أغلبية الأسر الريفية الفقيرة، بما في ذلك النساء والسكان الأصليين وغير ذلك من الفئات الضعيفة، تحصل على الأراضي. وهذه الحيازة مؤمنة بشكل عام. ويتم، إذا كان ذلك مطلوبا، إصدار صكوك الحيازة و/أو تسجيلها. وتعمل سوق الأراضي (حرية بيع وشراء وإيجار أراضي الملكية الخاصة) بصورة جيدة نوعاً ويستفيد منها بعض فقراء الريف من الرجال والنساء. وتبذل الحكومة جهودا ملموسة لتحسين إدارة وتخصيص موارد الملكية المشاع.**
الدرجة 3	**تحصل أغلبية الأسر الريفية الفقيرة على بعض الأراضي، ولكن غالباً ما تكون الحيازة غير مؤمنة. وكثيرا ما لا تتمتع الفئات الضعيفة، مثل النساء والسكان الأصليين، بنفس حقوق الحصول على الأراضي الممنوحة للفئات الأخرى من الفقراء. ويتم، إذا كان ذلك مطلوبا، تسجيل حيازة الأراضي أحيانا، ولا تسجل معظم عقود استئجار الأراضي أو تكون مدة عقد الإيجار منتهية. وتتسم سياسة الحكومة المتعلقة بموارد الملكية المشاع بالغموض وعدم الوضوح ولا تنفذ أساساً.**
الدرجة 2	**الأسر الريفية الفقيرة لا تستطيع عادة الحصول على الأراضي، وإن حصلت عليها فهي غير مؤمنة في أحسن الأحوال. وحقوق هذه الأسر في حيازة الأراضي غير معترف بها رسمياً وفقاً للقانون (وحتى إذا سمح القانون بالحيازة فإنه لا يطبق) أو تكون الحيازة عرضة للإلغاء أو الإبطال في أي وقت، وغالباً ما لا تكون الحيازة مسجلة (إذا كان التسجيل مطلوباً عامة) ولا يستطيع فقراء الريف التعامل في أسواق الأراضي الرسمية، كما أن الأسواق غير الرسمية إما غير موجودة أو محدودة النطاق. والمساواة بين الرجال والنساء في حيازة الأراضي ليست مبدأ معلنا، ولا يحظر القانون أي إجراء عرفي يحرم المرأة من حقوقها. وتعتبر الموارد المشاع مفتوحه للجميع.**
الدرجة 1	**غير مرض لمدة ثلاث سنوات**

(ii) الحصول على المياه للزراعة

يستخدم هذا المؤشر الأساسي في تقدير ما إذا كان الإطار السياساتي والمؤسسي يتيح فرصة واضحة لفقراء الريف للحصول على حقوق عادلة للانتفاع بموارد المياه من أجل الزراعة من جهة، والمشاركة في إدارة هذه الموارد من جهة أخرى.

المبادئ التوجيهية للتقدير

	الوصف
الدرجة 6	**جيد لمدة ثلاث سنوات**
الدرجة 5	**تتبع الحكومة بنشاط استراتيجية واضحة وعادلة في إدارة موارد المياه على نحو يقر باحتياجات استخدام المياه من أجل الزراعة، فضلاً عن الإدارة والتنمية التشاركية لشبكات الري من خلال ممثلي مؤسسات مستخدمي المياه، كما أنها تدعم بقوة المخططات التي يتولى المزارعون إدارتها. ويطبق إطار قانوني مناسب فيما يتعلق بإنشاء وتحديد مهام وتشغيل مؤسسات تمثل مستخدمي المياه للأغراض الزراعية وتشجيع الحكومة على تطوير هذا الإطار وتطبيقه. وتمثل نساء الريف في هذه المؤسسات نسبة تعادل تمثيل الرجال فيها. ويجري تنفيذ نظام واضح وعادل في تسعير استهلاك فقراء الريف للمياه للأغراض الزراعية. ويتم تحصيل الرسوم بأسلوب يتسم بالإنصاف والشفافية.**
الدرجة 4	**تطبق الحكومة استراتيجية لإدارة موارد المياه بما يوفر إطارا متكاملا للتخصيص العادل لموارد المياه، كما تبذل جهوداً كبيرة في تحسين إدارة موارد المياه وتخصيصها من أجل الحد من الفقر الريفي. ووضعت الحكومة وطبقت سياسات تتسم بالوضوح والشفافية للإدارة والتنمية التشاركية لشبكات الري، كما أنها تدعم النظم التي يتولى المزارعون إدارتها. وقد أنشئت مؤسسات تمثل مستخدمي مياه الري ولكن ليست جميعها جيدة الأداء بسبب المشكلات التي تواجه الإدارة أو أجهزة الحكم المحلي. وتمثل النساء نسبة مرتفعة في هذه المؤسسات ولكنها لا تزال أقل من نسبة تمثيل الرجال فيها. ويوحد نظام عادل لتسعير استهلاك فقراء الريف للمياه للأغراض الزراعية بما يغطي تكاليف التشغيل والصيانة.**
الدرجة 3	**قد تكون لدي الحكومة استراتيجية لإدارة موارد المياه ولكنها لا تطبقها بشكل فعال في إدارة وتخصيص موارد المياه. وتعتبر السياسة الموجهة إلى استخدام النهج التشاركية لإدارة وتنمية شبكات الري والمؤسسات التي تمثل مستخدمي المياه للأغراض الزراعية والتخصيص العادل لموارد المياه، سياسة غامضة وغير شفافة. وتوجد بعض المؤسسات المعنية بالمياه ولكن النساء يمثلن فيها نسبة ضئيلة، ورغم أن هذه المؤسسات قد يكون معترف بها قانونا، فإنها لا تعمل بشكل فعال بسبب عدم صلاحية النظم واللوائح المطبقة فيها. وقد يكون هناك نظام لتسعير استهلاك فقراء الريف للمياه للأغراض الزراعية ولكن هذا النظام ليس عادلا وغير كاف لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة.**
الدرجة 2	**إن سياسة الحكومة (أو نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إذا كان موجوداً) لا يبرز ضرورة مراعاة العدالة في تخصيص موارد المياه للزراعة. ولا توجد سياسة بشأن الإدارة والتنمية التشاركية لشبكات الري، ولا تدعم الحكومة المخططات التي يتولى المزارعون إدارتها. أما رابطات مستخدمي المياه و/أو هيئات الإدارة التشاركية لمستجمعات المياه فإما أنها غير موجودة أو، إذا كانت موجودة، فليس معترفا بها قانونا. فضلا عن ذلك، لا توفر هذه الرابطات تمثيلا مناسبا لفقراء الريف في تخطيط مستجمعات المياه وتخصيص المياه وإدارتها. ولا توجد استراتيجية/سياسية لإدارة الموارد أو أنها لا تعترف بأهمية المياه للزراعة. ولا توجد سياسة لتسعير استهلاك فقراء الريف للمياه للأغراض الزراعية. ويوجد تمييز واضح ضد النساء فيما يتعلق بالحصول على مياه الري ونادرا ما يمثلن في مؤسسات استخدام المياه لأغراض الزراعة.**
الدرجة 1	**غير مرض لمدة ثلاث سنوات**

(iii) الحصول على خدمات الإرشاد والبحوث الزراعية

يستخدم هذا المؤشر الأساسي في تقدير مدى شمول نظام الإرشاد والبحوث الزراعية للمزارعين الفقراء، بما في ذلك المزارعات، ومدى استجابته لاحتياجات المزارعين الفقراء وأولوياتهم.

المبادئ التوجيهية للتقدير

	الوصف
الدرجة 6	**جيد لمدة ثلاث سنوات**
الدرجة 5	**الحكومة تشجع على تطوير خدمات الإرشاد والبحوث التكميلية الجماعية التي تقوم فيها أطراف مختلفة من المنظمات غير الحكومية بدور بارز، سواء في تقديم الخدمات أو في الإسهام في وضع سياسات الإرشاد والبحوث. وتشترك منظمات المزارعين المحلية في تحديد أولويات الإرشاد والبحوث الزراعية، كما يتسم نظام الإرشاد بالفعالية ويصل بشكل مناسب إلى المزارعين الفقراء. وتتبع الحكومة سياسات واستراتيجيات وآليات محددة لضمان حصول المزارعات على خدمات الإرشاد على قدم المساواة مع الرجال (الخدمات العامة أو الخاصة).**
الدرجة 4	**تبذل هيئات الإرشاد والبحوث الزراعية العامة جهودا كبيرة لتحسين مشاركة المزارعين الفقراء في تحديد الأولويات وتخصيص الأموال، كما أن الحكومة تدعم النهج الجماعية الموجهة لتلبية الطلب المباشر عليها (بما في ذلك مثلا التعاقد مع القطاع الخاص أو خصخصة بعض أنشطة الإرشاد والبحوث الزراعية)؛ وتحسن نظام الإرشاد ويجري العمل على توسيع نطاقه ليشمل المزارعين الفقراء. وتتبع الحكومة بعض السياسات والإستراتيجيات والآليات لضمان حصول المزارعات على خدمات الإرشاد على قدم المساواة مع الرجال (الخدمات العامة أو الخاصة).**
الدرجة 3	**نظام الإرشاد والبحوث الزراعية نظام ضعيف ولا يلبي إحتياجات المزارعين الفقراء. وبالرغم من بذل بعض الجهود لتحسين مشاركة المزارعين الفقراء في تحديد الأولويات وتخصيص الأموال من أجل الإرشاد والبحوث الزراعية، فإنها أبعد ما تكون عن تلبية الاحتياجات الراهنة للمزارعين الفقراء. فضلا عن ذلك، في حين أن سياسة الحكومة المعلنة هي أن للنساء حق مساو للرجال في الحصول على خدمات الإرشاد (العامة والخاصة)، إلا أنه لا توجد استراتيجيات أو آليات لضمان تحقيق ذلك.**
الدرجة 2	**تنفرد الحكومة بتقديم خدمات الإرشاد وليس للمزارعين الفقراء رأي في تحديد الأولويات أو الرقابة على الأموال التي تخصص للإرشاد والبحوث الزراعية، وينحاز نظام البحوث الزراعية إلى المحاصيل التي ينتجها المزارعون الأيسر حالا ولا يهتم بمنتجات المزارعين الفقراء. ونظام الإرشاد الزراعي ليس مسؤولا أمام المزارعين الفقراء الذين لا يتعاملون أصلا مع وكلاء الإرشاد. فضلا عن ذلك، ليس لدى الحكومة استراتيجية أو سياسة أو آليات لسد الفجوة بين الجنسين في الحصول على خدمات الإرشاد (العامة أو الخاصة).**
الدرجة 1	**غير مرض لمدة ثلاث سنوات**

جيم – زيادة الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق

(i) توفير الظروف التي تساعد على تطوير الخدمات المالية الريفية

يستخدم هذا المؤشر الأساسي في تقدير مدى دعم الإطار السياساتي والقانوني والمؤسسي لتطوير قطاع للتمويل الريفي قائم على أساس تجاري وكموجه للسوق ويتسم بالفعالية والعدل وسهولة وصوله إلى سكان المناطق الريفية ذوي الدخل المنخفض.

المبادئ التوجيهية للتقدير

	الوصف
الدرجة 6	**جيد لمدة ثلاث سنوات**
الدرجة 5	**خطط التنمية الحكومية (بما في وذلك نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء) تدرك تماما مدى أهمية القطاع الفرعي للتمويل الريفي الذي يمارس عمله بكفاءة، بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والذي يسهل على فقراء الريف الوصول إليه. ويتولى القطاع الخاص أساساً تقديم الخدمات المالية الريفية. ويطبق إطار قانوني مناسب لتشجيع وتنظيم تعاونيات الادخار والائتمان الريفية ومؤسسات تمويل القروض الصغيرة وغير ذلك من الجهات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي. ويجري اتخاذ إجراءات فعالة للتفتيش والإشراف على مقدمي الخدمات المالية الريفية غير المصرفية. وتتخذ الحكومات باستمرار الخطوات لتحديث وتبسيط الإجراءات والممارسات القانونية التي تقيد وتعقد العمليات الريفية للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.**
الدرجة 4	**خطط التنمية تدرك مدى أهمية الدور الذي تؤديه الخدمات المالية في عملية التنمية الريفية وتوفير التوجهات السياساتية المناسبة والعملية لتحسين ظروف أنشطة التمويل الريفي وشمولها لفقراء الريف. وتقلل الحكومة باطراد من مشاركتها المباشرة في عمليات التمويل الريفي بهدف قيام القطاع الخاص بالدور الرئيسي في تقديم الخدمات المالية والريفية. وتتعاون الحكومة والمصرف المركزي وأصحاب الشأن الذي يمثلون مقدمي الخدمات المالية والريفية من أجل وضع إطار قانوني مناسب ومحفز على تنفيذ عمليات التمويل الريفي شبه الرسمية وغير الرسمية والتي تشمل أنشطة الادخار والائتمان معاً. ويطور المصرف المركزي قدراته على التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية غير المصرفية الأكبر وعلى دعم وضع ترتيبات تنظيمية بديلة لمقدمي الخدمات المالية المحلية الأصغر حجماً.**
الدرجة 3	**خطط التنمية الحكومية تبرز بشكل عام أهمية التمويل الريفي وحصول فقراء الريف، بدرجة أكبر، على الائتمانات الزراعية، ولكن هذه الخطط لم تترجم بعد إلى سياسات ومبادئ توجيهية عملية. وأحرز تحرير القطاع المالي تقدما، ولكن الحكومة لا تزال تشدد على قيام المخططات الائتمانية والمصارف الريفية المملوكة للقطاع العام بدور بارز في هذا المجال. ويجري التسليم بشكل متزايد بأهمية عمليات الادخار والائتمان التي تقوم بها المؤسسات المالية المحلية المملوكة لأعضائها بصفتها عناصر أساسية لنظام التمويل الريفي المستدام والمناسب والذي يسهل وصول الفقراء إليه، ولكن لا تزال هذه المؤسسات تفتقر إلى الإطار القانوني المناسب لتسجيلها وتنظيمها والإشراف عليها.**
الدرجة 2	**دور التمويل الريفي (الذي يشمل الائتمان ولكن لا يقتصر عليه) ووصول فقراء الريف إليه ليس معترفا به بالقدر الكافي في إطار السياسات الحكومية (بما في ذلك نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء) التي تستهدف التنمية الريفية. ولم تبذل الحكومة جهدا لتحرير السوق المالية الريفية وإضفاء الطابع التجاري عليها. ويقوم دعم الحكومة للتمويل الريفي أساسا على الائتمانات المدعمة. ولا يحظى الدور الحيوي للتعاونيات ومؤسسات تمويل القروض الصغيرة ومقدمي الخدمات المالية من المجتمع المحلي (بما في ذلك مجموعات العون الذاتي) في مجال الوساطة المالية الريفية (للفقراء بأي قدر من الاهتمام).**
الدرجة 1	**غير مرض لمدة ثلاث سنوات**

(ii) المناخ الاستثماري للأعمال الريفية

يستخدم هذا المؤشر الأساسي في تقدير ما إذا كانت الحكومة قد اعتمدت إطاراً سياساتيا وقانونيا وتنظيميا مناسبا لدعم ظهور وتطوير قطاع خاص فعال للأعمال الريفية الخاصة وما إذا كانت إجراءات إنشاء الأعمال الزراعية تتسم بالبساطة والسرعة والشفافية، وما إذا كان القطاع الفرعي للأعمال الزراعية يمارس عمله بكفاءة.

المبادئ التوجيهية للتقدير

	الوصف
الدرجة 6	**جيد لمدة ثلاث سنوات**
الدرجة 5	**تبذل الحكومة جهودا كبيرة لتشجيع تجار القطاع الخاص على ممارسة نشاطهم، وتدعم تطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة أو تشجع على تطوير أسواق محررة يقودها القطاع الخاص. وتتسم إجراءات تسجيل المشروعات المتوسطة والصغيرة أو الأنشطة التجارية الخاصة بالسرعة والبساطة والشفافية وليس من الضروري تقديم الرشاوي للمسؤولين الحكوميين من أجل تسجيل النشاط التجاري. وتم إصدار القوانين والنظم الضرورية للتطوير المناسب والفعال للأسواق المحررة التي يقودها القطاع الخاص، وتم بالفعل تنفيذ معظمها على الوجه المناسب.**
الدرجة 4	**تبذل الحكومة جهودا لتشجع تجار القطاع الخاص على ممارسة نشاطهم وتدعم تطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة أو تشجع على تطوير أسواق محررة يقودها القطاع الخاص ولكن يتعين بذل المزيد من الجهود في هذا المجال نظرا لأن المضي بتحرير الأسواق بقيادة القطاع الخاص لم يقطع شوطا كافيا بعد، كما أن إجراءات تسجيل المشروعات المتوسطة والصغيرة والأعمال التجارية لا تتسم بالقدر الكافي من السرعة والبساطة والشفافية. إذ يتعين غالبا على مقدمي طلبات تسجيل الأعمال أن يقدموا الرشاوي من حين لآخر إلى المسؤولين الحكوميين. وقد تم اعتماد معظم القوانين والنظم اللازمة للتطوير الفعال والمناسب للأسواق المحررة التي يقودها القطاع الخاص ولكنها لا تنفذ على النحو الواجب، كما أن المحاكم المعنية بالقضايا التجارية تتسم ببطء الإجراءات والبيروقراطية.**
الدرجة 3	**جهود الحكومة لتشجيع التجار من القطاع الخاص على ممارسة نشاطهم ودعم تطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة أو تشجيع تطوير الأسواق المحررة التي يقودها القطاع الخاص جهود ضعيفة. وتتسم إجراءات تسجيل المشروعات المتوسطة والصغيرة أو النشاط التجاري الخاص بالبطء والتعقيد وارتفاع التكاليف. وغالبا ما يتعين على المتقدمين لتسجيل أنشطتهم دفع رشاوي للمسؤولين الحكوميين. ولا يوجد العديد من القوانين والنظم اللازمة لتطوير الأسواق المحررة التي يتولى القطاع الخاص قيادتها، وهي إذا وجدت فإنها لا تطبق في أغلب الحالات.**
الدرجة 2	**الإطار السياساتي والمؤسسي لا يشجع إطلاقا على ظهور أنشطة ذات وضع قانوني للقطاع الخاص الريفي. وتتسم إجراءات تسجيل المشروعات المتوسطة والصغيرة أو النشاط التجاري الخاص بالبطء الشديد والبيروقراطية وارتفاع التكاليف. وكثيراً ما ترفض طلبات تسجيل الأنشطة ويضطر مقدمو هذه الطلبات إلى تقديم رشاوي للمسؤولين الحكوميين لضمان تسجيل نشاطهم. ولا يوجد العديد من القوانين والنظم اللازمة لتطوير الأسواق المحررة التي يتولى القطاع الخاص قيادتها.**
الدرجة 1	**غير مرض لمدة ثلاث سنوات**

(iii) الحصول على المدخلات الزراعية والوصول إلى أسواق المنتجات

يستخدم هذا المؤشر الأساسي في تقدير ما إذا كان الإطار السياساتي والقانوني والمؤسسي يدعم تطوير وتحرير الأسواق الزراعية التجارية للمدخلات والمنتجات والتي تعمل بأسلوب حر يقوده القطاع الخاص وتعمل بكفاءة وبأسلوب يتوخى العدالة ويسهل على صغار المزارعين المشاركة فيها.

المبادئ التوجيهية للتقدير

	الوصف
الدرجة 6	**جيد لمدة ثلاث سنوات**
الدرجة 5	**اتخذت الحكومة إجراءات جذرية لتحرير الأسواق وإلغاء السياسات والممارسات التي كانت تسبب خلل الأسواق الريفية. وتمارس أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية عملها متحررة أساسا من الرقابة الحكومية، كما يوجد عدد كبير من مقدمي الخدمات التسويقية المتنوعة والفعالة. وتنفذ الحكومة برنامجا رئيسيا لتطوير وإصلاح الطرق المؤدية إلى الأسواق كما تنفذ برنامجا جيد التحديد والتمويل لدعم إمكانيات منتجي الريف الفقراء في الوصول إلى الأسواق بصورة أيسر وأكثر عدلا.**
الدرجة 4	**بذلت الحكومة جهودا كبيرة في تحرير الأسواق والحد من السياسات والممارسات التي كانت تسبب خلل الأسواق الريفية. وأصبحت الأسواق تعمل على أساس تجاري أو بالاعتماد على القطاع الخاص. وتستثمر الحكومة في تطوير وإصلاح الطرق المؤدية إلى الأسواق وتبذل بعض الجهود (المباشرة وغير المباشرة) لدعم إمكانيات المنتجين الريفيين الفقراء في الوصول إلى الأسواق بصورة أكثر سهولة وعدلا.**
الدرجة 3	**بذلت الحكومة جهودا لإضفاء الطابع التجاري على أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية ولكن بدرجة محدودة. ويؤدي القطاع الخاص دورا في هذه الأسواق، ولكن الحكومة تتدخل أيضا بسياسات وممارسات تسبب خلل الأسواق الريفية. ولا تستثمر الحكومة بالقدر الكافي (مقارنة بقدرتها على فعل ذلك) في إنشاء وإصلاح الطرق المؤدية إلى الأسواق ولا تبذل جهدا كافيا لتمكين المنتجين الريفيين الفقراء من الوصول إلى الأسواق بشكل أكثر سهولة وعدلاً.**
الدرجة 2	**لم تبذل الحكومة جهدا لتحرير الأسواق الزراعية وإلغاء السياسات والممارسات التي تسبب خلل الأسواق الريفية، وتحتكر الحكومة معظم أو كل أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية وتحدد أسعارها. ولا يهتم برنامج الحكومة الخاص بالطرق بإنشاء أو إصلاح الطرق المؤدية إلى الأسواق، كما أن سياساتها لا تسعى إلى التشجيع على ظهور الأسواق التي يقودها القطاع الخاص.**
الدرجة 1	**غير مرض لمدة ثلاث سنوات**

دال: قضايا تمايز الجنسين

قضايا تمايز الجنسين هي قضايا شاملة ترتبط بجميع المؤشرات، لاسيما تلك المتعلقة بالحصول على التكنولوجيا والموارد الطبيعية الإنتاجية فضلا عن التعليم والتدريب.

(i) الحصول على التعليم في المناطق الريفية

يستخدم هذا المؤشر الأساسي في تقدير المدى الذي وصلت إليه الحكومة في وضع القوانين والسياسات والمؤسسات والأدوات والأساليب العملية التي تشجع على تحقيق المساواة بين الأولاد والبنات في المناطق الريفية في الحصول على التعليم.

المبادئ التوجيهية للتقدير

	الوصف
الدرجة 6	**جيد لمدة ثلاث سنوات**
الدرجة 5	**تتبع الحكومة سياسة محددة وما يقترن بها من استراتيجيات وآليات وحوافز لضمان إلحاق الأولاد والبنات على قدم المساواة بالتعليم الابتدائي والثانوي. وتشن الحكومة حملات فعالة لتعليم البنات. وتطبق المساواة في إلحاق الأولاد والبنات بالتعليم الابتدائي والثانوي.**
الدرجة 4	**تتبع الحكومة سياسة محددة ويقترن بها بعض الاستراتيجيات والآليات والحوافز التي تشجع على إلحاق الأولاد والبنات على قدم المساواة بالتعليم الابتدائي والثانوي. وشنت الحكومة بعض الحملات الإعلامية بشأن أهمية تعليم الفتيات. ويتراوح معدل التحاق الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي بين 90 و100 في المائة بينما تقل هذه النسبة عن 70 في المائة في التعليم الثانوي.**
الدرجة 3	**تتبع الحكومة سياسة معلنة لصالح تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم في المناطق الريفية، ولكن يقترن بها القليل من الاستراتيجيات والآليات والحوافز التي تضمن تنفيذ هذه السياسة. كما أن الحملات العامة للتشجيع على تعليم البنات إما معدومة أو متفرقة. ويزيد معدل التحاق الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالمدارس الابتدائية على 70 في المائة ولكن يقل عن 90 في المائة.**
الدرجة 2	**لا تتبع الحكومة سياسة في تناول قضية المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم في المناطق الريفية. ولا توجد استراتيجيات أو آليات أو حوافز تضمن التحاق الأولاد والبنات على قدم المساواة بالتعليم الابتدائي والثانوي، كما لا توجد حملات عامة لنشر تعليم البنات. وتقل نسبة الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالمدارس الابتدائية عن 70 في المائة[1].**
الدرجة 1	**غير مرض لمدة ثلاث سنوات**

[1] ينشر هذا المؤشر سنويا في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

(ii) التمثيل

يستخدم هذا المؤشر الأساسي في تقدير ما إذا كانت حكومة البلد المعني وضعت القوانين والسياسات والمؤسسات والأساليب التي تدعم إجراءات تمكين النساء وتخلق بيئة مواتية لتمثيل النساء في المنظمات الريفية (مثل رابطات المزارعين ورابطات مستخدمي المياه والتعاونيات) وتعترف بالمساواة في الحقوق بين النساء والرجال فيما يتعلق باتخاذ القرارات في منظماتهم الريفية، وتكفل المساواة في حقوق تمثيل الرجال والنساء في عملية اتخاذ القرارات المحلية، وتقضي على الحواجز الشرعية أو القائمة بحكم الواقع التي تحول دون إشراك النساء فيها (متطلبات حيازة الأرض أو الإلمام بالقراءة والكتابة أو دفع رسوم العضوية، الخ).

المبادئ التوجيهية للتقدير

	الوصف
الدرجة 6	**جيد لمدة ثلاث سنوات**
الدرجة 5	**التشريعات تسمح للنساء بالتصويت والترشيح للانتخاب. وتطبق الحكومة سياسات وآليات مؤسسية في سد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق باتخاذ القرارات المحلية وتشن حملة فعالة للتشجيع على ذلك. ولا تنحاز المنظمات الريفية لأحد الجنسين وتطبق آليات لدعم مشاركة نساء الريف. وتشترك النساء بشكل واسع في المنظمات الريفية وغالبا ما تقوم بوظائف قيادية فيها.**
الدرجة 4	**التشريعات تسمح للنساء بالتصويت والترشيح للانتخابات. وتطبق الحكومة بعض السياسات والآليات المؤسسية في سد الفجوة القائمة بين الجنسين فيما يتعلق باتخاذ القرارات المحلية، ولكن أنشطة التوعية العامة بتمثيل النساء أنشطة محدودة. ولا تنحاز المنظمات الريفية ضد أحد الجنسين، وبذلت بعض المحاولات لإزالة العوائق أمام إشراك النساء. وتشارك النساء بشكل واسع في المنظمات الريفية.**
الدرجة 3	**التشريعات تسمح للنساء بالتصويت والترشيح للانتخاب. وتطبق الحكومة بعض السياسات في سد الفجوة القائمة بين الجنسين فيما يتعلق باتخاذ القرارات المحلية ولكن ليس لديها استراتيجية قوية ولا يوجد إطار مؤسسي أو آليات تنفيذية لسد هذه الفجوة. وقد لا تكون النظم الأساسية للمنظمات الريفية منحازة تشريعيا ضد تمثيل نساء الريف ولكن توجد حواجز تقيد تمثيل المرأة. وفي حين أن الحكومة قد لا تكون معارضة رسمياً للتشجيع على تمثيل نساء الريف، فإنها لا تبذل جهدا للتشجيع على ذلك.**
الدرجة 2	**التشريعات لا تسمح للنساء بالتصويت أو الترشيح للانتخاب. ولا تطبق الحكومة السياسة، ولا يوجد لديها إطار مؤسسي أو حملات إعلامية لسد الفجوة القائمة بين الجنسين في تمثيل الرجال والنساء فيما يتعلق باتخاذ القرارات المحلية. وتستبعد النساء، إما بحكم *التشريعات* أو بحكم *الواقع*، من المشاركة في المنظمات الريفية. وتمثيل النساء في المنظمات الريفية ضئيل، وتتألف عضوية معظم هذه المنظمات من الرجال أو من يمثلهم. ولا تساند الحكومة تمثيل النساء في المنظمات الريفية.**
الدرجة 1	**غير مرض لمدة ثلاث سنوات**

هاء: المساءلة وإدارة الموارد العامة

(i) تخصيص وإدارة الموارد العامة للتنمية الريفية

يستخدم هذا المؤشر الأساسي في تقدير ما إذا كانت الحكومة (أ) تركز بدرجة كافية على تنمية القطاع الزراعي والريفي في خططها وميزانياتها؛ وأنها تنفذ سياسات واستراتيجيات وبرامج استثمارية محددة جيدا وتركز بشكل مناسب على الحد من الفقر الريفي وتتناسق مع بعضها البعض؛ (ب) تنفذ نظما فعالة وتتسم بالشفافية في الإدارة المالية للتأكد من أن النفقات تتسم بفعالية التكاليف وأنها تتسق مع الميزانية المعتمدة وتسمح بإعداد التقارير المالية ومراجعتها بسرعة وشفافية وبدقة؛ (جـ) تخصص وتتيح بشكل يتسم بالشفافية نسبة كافية من الميزانية القطاعية للمستويات الحكومية المختلفة (على المستوى القومي والولاية والمحافظة والمقاطعة والأقسام والمحليات حسب الاقتضاء). وهذا التقدير يأخذ في اعتباره هيكل الحكم (فيدرالي أو غير ذلك).

المبادئ التوجيهية للتقدير

	الوصف
الدرجة 6	**جيد لمدة ثلاث سنوات**
الدرجة 5	**خطط التنمية الوطنية (أو نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء) ووثائق الميزانية تؤكد على الدور المهم الذي يجب أن يؤديه قطاع التنمية الزراعية والريفية في مجال الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، وتتفق السياسة/السياسات القطاعية مع هذا التحليل وتدعو إلى إتباع نهج مناسب للحد من الفقر الريفي والترويج للنمو عريض القاعدة. وتتسم مخصصات الميزانية لهذا القطاع بالشفافية والكفاية والتناسق مع الإطار السياساتي. وتتاح الأموال المخصصة بسرعة وفور طلبها للوزارات والوكالات المعنية كما أنها تصل إلى المستويات الحكومية الأدنى. وتعتبر الإدارة المالية مرضية، ويجري إعداد التقارير المالية و/أو تقارير مراجعة الحسابات بانتظام في مواعيدها.**
الدرجة 4	**خطة التنمية الوطنية (أو نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء) ووثائق الميزانية تؤكد على الدور المهم الذي يجب أن يؤديه قطاع التنمية الزراعية والريفية في مجال الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. غير أن السياسة/السياسات القطاعية ومخصصات الميزانية ليست متفقة دائما مع هذا التحليل. وقد يتعرض تقديم المبالغ المعتمدة للوزارات والوكالات للتأخير، ولكن إذا توافرت فإنها تصل فورا إلى المستويات الأدنى. وتعتبر الإدارة المالية مناسبة بشكل عام، وإن كان إعداد التقارير المالية وتقارير مراجعة الحسابات قد يتعرض للتأخير.**
الدرجة 3	**خطة التنمية الوطنية (أو نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء) ووثائق الميزانية تركز بعض الشيء على التنمية الزراعية والريفية، ولكن السياسة/السياسات القطاعية لا تركز بالقدر الكافي على الحد من الفقر الريفي والترويج للنمو عريض القاعدة. وتعتبر مخصصات الميزانية لهذا القطاع غير كافية كما أن المبالغ التي تقدم فعلا للوزارات والوكالات لا تتفق مع المخصصات المعتمدة لها أو تتعرض للتأخير طويلا في الوصول إليها وحتى إذا كانت المخصصات تعني توجيه نسبة كافية من الموارد إلى المستويات الأدنى، فإن هذه المستويات لا تحصل على كل النسبة المخصصة لها من الموارد. وتعتبر الإدارة المالية ضعيفة ويتأخر إعداد التقارير المالية وتقارير مراجعة الحسابات.**
الدرجة 2	**خطة التنمية الوطنية (أو نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إذا وجد) ووثائق الميزانية لا تركز كثيرا على التنمية الزراعية والريفية، كما أن السياسة/السياسات القطاعية لا تعتبر مناسبة كأساس يقوم عليه الحد من الفقر الريفي والترويج للنمو عريض القاعدة. وتعتبر مخصصات الميزانية الحكومية لهذا القطاع غير كافية؛ كما أن المبالغ التي تصل فعلا إلى**

	الوزارات والوكالات المعنية أقل كثيرا من المخصصات المعتمدة كما أنها تصل في وقت متأخر لدرجة تحول دون استخدامها بكفاءة. وتتسم المخصصات بالمركزية الشديدة على المستويات الحكومية العليا (مستوى القطر/الولايات وليس مستوى الأقسام/المحليات) ولا تصل الموارد القليلة المخصصة للمستويات الأدنى إلى هذه المستويات. وتتسم الإدارة المالية الحكومية بالضعف الشديد كما أن التقارير المالية سيئة النوعية وغير منتظمة ومتأخرة مما يعطل كثيرا من إعداد تقارير مراجعة الحسابات.
الدرجة 1	**غير مرض لمدة ثلاث سنوات**

المرجع: صندوق النقد الدولي: المسودة المعدلة للممارسات الجيدة والشفافية المالية: http://www.imf.org/external/np/fad/trans/code.htm

(ii) المساءلة والشفافية والفساد في المناطق الريفية

يستخدم هذا المؤشر الأساسي في تقدير إجراءات تحقيق اللامركزية في إدارة المالية العامة ونقلها إلى المناطق الريفية ومدى تنفيذ إجراءات تحقيق المساءلة والشفافية في اتخاذ القرارات والكشف عن المعلومات على المستوى المحلي (أ) اعتبار الحكومة (الجهاز التنفيذي، أي وزارة الزراعة والجهاز التشريعي، أي المجالس المحلية) مسؤولة أمام فقراء الريف عن استخدام الأموال ونتائج أعمالها؛ (ب) مساءلة الموظفين العموميين والمسؤولين المنتخبين عن استخدام الموارد واتخاذ القرارات الإدارية وما يحققه ذلك من نتائج.

المبادئ التوجيهية للتقدير

	الوصف
الدرجة 6	**جيد لمدة ثلاث سنوات**
الدرجة 5	**اتخذت الحكومة الإجراءات التي حققت اللامركزية الكاملة بنقل السلطات الإدارية والمالية إلى المستويات المحلية واقترن ذلك بالإصلاحات المؤسسية واتخاذ الضمانات اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة والقضاء على الفساد المحلي. وزودت أجهزة خدمات التنمية الريفية المحلية بالقدر الكافي من الموظفين والاعتمادات المالية وفقا للأولويات المحلية. ويستجيب الممثلون المنتخبون محليا لاحتياجات ناخبيهم ويتحملون المسؤولية أمامهم. وتوضع خطط أنشطة التنمية المحلية بالمشاركة النشطة من جانب فقراء الريف، كما أن استخدام الموارد المعتمدة لهذه الأنشطة يقتصر عليها دون غيرها، كما أن فوائدها تعود على فقراء الريف. ولا يتعين على فقراء الريف تقديم رشاوي للمسؤولين الحكوميين، كما يتعرض دائما كل مسؤول يطلب أو يقبل الرشوة للعقاب.**
الدرجة 4	**قطعت الحكومة شوطا طويلا نحو تحقيق اللامركزية بنقل السلطات الإدارية والمالية إلى المستوى المحلي، واقترن ذلك بإجراء الإصلاحات المؤسسية واتخاذ الضمانات اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة والقضاء على الفساد المحلي. ولكن بعض القطاعات الرئيسية لا تزال خاضعة للقرارات المركزية. وأجهزة خدمات التنمية الريفية المحلية مزودة بالموظفين وبالاعتمادات المالية وفقا للأولويات المحلية والمركزية معا. وغالبا ما يستجيب الممثلون المنتخبون محليا لناخبيهم ويتحملون المسؤولية نسبيا أمامهم، وإن كان بعض الممثلين أقل استجابة من غيرهم. وتوضع خطط أنشطة التنمية المحلية ببعض المشاركة من جانب فقراء الريف، ونادرا ما تستخدم في الأغراض المعتمدة لها كما لا يستفيد فقراء الريف منها. وإنما يلجأ فقراء الريف إلى رشوة المسؤولين الحكوميين سواء مقابل الحصول على الخدمات أو عملا على التطبيق العادل للقانون. ويتعرض المسؤولون الذين يطلبون الرشاوي أو يقبلونها للعقاب أحيانا.**
الدرجة 3	**تتبع الحكومة سياسة لامركزية محدودة بنقل بعض السلطات الإدارية إلى المستوى المحلي ولكن لا يقترن بتحقيق اللامركزية المالية أو إجراء إصلاحات مؤسسية واتخاذ الضمانات اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة والقضاء على الفساد المحلي. وتزود أجهزة التنمية الريفية المحلية بالموظفين والاعتمادات المالية وفقا للأولويات المحددة مركزيا. ونادرا ما يستجيب الممثلون المنتخبون محليا لناخبيهم أو يتحملون المسؤولية أمامهم. وتوضع خطط أنشطة التنمية المحلية بمشاركة محدودة جدا من جانب فقراء الريف وقد تحول بعض الموارد المخصصة لهذه الأنشطة إلى تحقيق مصالح خاصة للمسؤولين العموميين، وتعود فوائد هذه الأنشطة إلى النخبة المحلية دون غيرها تقريبا. وكثيرا ما يضطر فقراء الريف إلى تقديم رشاوي للمسؤولين الحكوميين من أجل الحصول على الخدمات أو التطبيق العادل للقانون. ونادرا ما يتعرض المسؤولون المرتشون للعقاب.**
الدرجة 2	**ليس للحكومة سياسة فعالة لتحقيق اللامركزية للسلطات الإدارية أو المالية. وتفتقر أجهزة خدمات التنمية الريفية المحلية للموظفين وللاعتمادات المالية. ولم تعقد انتخابات محلية، وحتى إذا عقدت فقد يتم ذلك بأسلوب لا يتيح خيارا ديمقراطيا يذكر للناخبين، كما أن المسؤولين المنتخبين لا يستجيبون لناخبيهم أو يحاسبون أمامهم. وإجمالا، فإن فقراء الريف يعتبرون**

	أجهزة الحكم المحلي عائقا أمام تقدمهم، كما أنهم لا يشتركون في تخطيط أو تنفيذ سياسات التنمية المحلية، وغالبا ما تحول الموارد المعتمدة لهذه الأنشطة إلى مكاسب شخصية للمسؤولين العموميين أو للنخبة المحلية. ويضطر فقراء الريف دائما إلى رشوة المسؤولين الحكوميين مقابل الحصول على الخدمات أو التطبيق العادل للقانون. ولا يتعرض الموظفون المرتشون للعقاب.
الدرجة 1	**غير مرض لمدة ثلاث سنوات**